

خاتمة

خاتمة

مما لا شك فيه أن التنسيق والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل النفع المشترك لجميع أجزاء الوطن العربي، وتحقيقاً للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية يتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده.

ورغم امتلاك الدول العربية لعوامل عديدة يمكن أن تساهم في تحقيق هذا التكامل إلا أن هذه الدول عاجزة على استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يضمن تحقيق هذا التكامل والتغلب على الصعوبات المعوقات التي تقف عقبة في طريق تحقيقه، هذا ما جعل التخلف هو الصفة الغالبة لاقتصاديات هذه الدول نتيجة تباعدها وتشتتها وضعف العلاقات الاقتصادية بينها. ورغم أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل العربي، ورغم أن الدول العربية استطاعت منذ الحقبة النفطية تحقيق فوائض مالية طائلة إلا أن معظمها اتجه نحو الخارج دون إعطاء أي اعتبار لأهميته في تحقيق هذا التكامل، وهذا ما يتطلب ضرورة سعي هذه الدول لإعادته واستثماره داخل الدول العربية بما يخدم المصلحة العامة لهذه الدول ويؤدي إلى تحقيق هذا التكامل وضرورة توفير الوسائل التي تساعد على ذلك بما فيها حتمية إقامة سوق مالية عربية موحدة.

لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف على ما توصلت إليه الدول العربية في مسيرتها نحو التكامل وتبسيط الضوء على ما تملكه هذه الدول من مقومات لذلك، وما يقف في وجهها من صعوبات مع التركيز على دراسة دور عنصر رأس المال في تحقيق هذا التكامل ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- على الرغم من أن العرب قد بدعوا قبل الاتحاد الأوروبي في مسيرة التعاون الاقتصادي، وأن العوامل التي توحدهم هي أكثر مما يوحد أوروبا الغربية، وعلى الرغم من تشريع وإقرار صيغاً واتفاقيات مختلفة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه الاتفاقيات لم تطبق.

- يمتلك الوطن العربي إمكانيات هائلة يمكن أن تساعده في تحقيق هذا التكامل إن أنه لا يتم استغلالها أقصى استغلال بما يخدم هذا التكامل، ورغم توفر هذه المقومات إلا أنه يوجد كذلك العديد من العقبات التي تقف في وجه هذا التكامل مع عدم مبالاة هذه الدول في إيجاد الحلول اللازمة لهذه الصعوبات.

- ضعف العلاقات الاقتصادية البينية مما يتطلب إعادة النظر في ذلك من طرف الدول العربية والعمل على تقويتها وتحسينها بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة والتنازل على المصالح الشخصية مقابل ذلك.

- رغم المحاولات التي تقوم بها معظم الدول العربية للنهوض باقتصادياتها منفردة إلا أن الطابع المميز لها هو التخلف العام في كل المجالات وهذا ما يدعو إلى ضرورة اتحادهما وتكاملها للخروج من هذا التخلف، ذلك أن كل محاولاتها باء معظمها بالفشل.

- رغم الحجم الكبير من الأموال العربية الذي يتدفق إلى الخارج، إلا أنه يحدث العكس بالنسبة للتدفقات الرأسمالية إلى داخل الوطن العربي حيث مازالت الدول العربية تحصل على القليل من هذه التدفقات نسبة لحجمها في الاقتصاد العالمي.

- إن العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق من خلال توظيف الفوائض المالية داخل الوطن العربي تتميز بالضعف مقارنة بما يمكن تحقيقه من خلال توظيفها في الخارج وهذا ما جعل الدول العربية تفضل تهجير هذه الأموال لتحقيق مصلحتها الخاصة دون إعطاء أي اهتمام بالصالح العام.

- إن حجم رأس المال العربي المهاجر هو أكثر مما تمليه دواعي التنويع الاستثماري، وعملية عودته إلى الوطن العربي تتطلب حوافزا وجهودا ربما أكبر من تلك التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف القدرات والفرص الاستثمارية العربية، وعدم ملاءمة اللوائح والقوانين المتعلقة بالاستثمار في هذه الدول مما يستدعي ضرورة تطويرها بما يتلاءم مع أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

- ضرورة إقامة سوق مالية عربية موحدة حتى يتمكن العرب من خلالها استثمار أموالهم التي يسعون لاسترجاعها من الخارج، وتعمل على تجميع مدخرات الأفراد وتقوم بتوظيفها بما يحقق التمويل اللازم لخطط التنمية الشاملة في الوطن العربي.

وفي هذا الإطار وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن إدراج جملة من التوصيات كما يلي:

- يجب على الدول العربية تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات السياسية الطارئة، باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية.

- ضرورة تجنب الارتجالية في اتخاذ القرارات المصيرية والمتعلقة بقضية التكامل الاقتصادي العربي وعليه فإن الاعتماد على الدراسة العلمية المبنية على المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق برامج التكامل الاقتصادي وما يطمح إليه بغية التخلص من الهيمنة الأجنبية.

- القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص للتوصل إلى إنجاز شبكة عربية متكاملة للنقل والاتصال والطاقة والاتصالات الفضائية حجر الزاوية في تقديم هيكل معلوماتي يمهد لدخول الاقتصاد والمجتمعات العربية في العصر المعلوماتي.

- ترتيب الأولويات لتطوير الأسواق المالية ووضع أسس تكاملها وتكامل نظم المدفوعات في البلدان العربية.

- إنشاء مجموعة من المؤسسات لمساعدة ودعم التكامل الاقتصادي. وبالأخص فإنه من المهم أن يتم دعم اتفاقية التكامل العربي الإقليمي بألية مالية.